كان بازاء كل من اجزاء الجملة الزائدة جزء من اجزاء الجملة الناقصة كان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره فيكون الزايد
مساويا للناقص هف والا وجدت اجزاء الزائدة ما لا يوجد بازائه من الناقصة جزء فينقطع الناقصة ضرورة فتكون متناهية
والزائدة انما زيد عليها بمتناه والزايد على المتناهي بالمتناهي متناه بلا شبهة فتكون الزائدة ايضا متناهية فيلزم تناهيهما
وهو خلاف المفروض من تناهيهما في تلك الجهة فلو كانت الحركات غير متناهية وما يستلزم وجوده عدمه كان محالا قطعا وقد
عرفت الكلام عليه اي على الاستدلال بالتطبيق في ابطال التسلسل سؤالا وجوابا فلا نعيده دفعا للاملال الخامس من تلك الوجوه
طريقة التضايف قد عرفتها ايضا هناك وتقريرها هنا ان الحركات بما لها من اجزاء بعضها سابقة وبعضها مسبوقة ونجعلها
ابا ما مثلا فلو كانت تلك الآباء غير متناهية امكن لنا ان نجعل الناس يوم ما وهو اليوم الذي نحن فيه جزءا اخيرا فنقول هذا
الجزء في هذه السلسلة التي لا تتناهى مسبوق اي مسبوق بالمسبوقية وليس بسابق وكل جزء من اجزائها الا جزء سابق ومسبوق
بحسب الغرض اذ المفروض عدم التناهي التسلسل فكل واحد من اجزائها الا الآخر موصوف بالمسبوقية والسابقية معا اذ لو وجد
منها سابق غير موصوف بالمسبوقية له انقطعت السلسلة به وعلى هذا التقدير فكل سابق مسبوق من غير عكس كلي كالاخير
المذكور فيكون عدد كل المسبوقية لي المسبوقية ازيد من عدد السابق اي السابقية بواحد وانه محال لانهما متضايفان حقيقيان
يجب تكافؤهما في الوجود وتساويهما في العدد وان يكون بازاء كل واحد من احدهما واحد من الآخر واما تساوي عدد المسبوق بين
فغير لازم كاب واحد له ابناء الآن يعتبر التغاير الاعتبار دكتحسب الوصف ولو كانت السلسلة متناهية كان هناك سابق
ليس بمسبوق فيتكافآ الاضافتان وانما قلنا السكون حادث لانه لو كان قديما لامتنع زواله واللازم باطلا اما الملازمة فلان
وجودي لما تقدم في مباحثنا لا بين موارد وجود الكون ضروري معلوم بمعاونة الحس وكذا انواعه الاربعة لان حاصلها
عايد الى الكون والمميز امور اعتبارية مثل كونه مسبوقا بكون آخر او غير مسبوق وامكان تخلل ثالث وعدمه وكل وجودي
اي موجود قديم يمتنع زواله ومن ثم قيل القدم ينافي العدم لانه اي القديم ان كان واجبا بذاته فظاهر امتناع عدمه وان كان
ممكنا كان مستندا الى الواجب لذاته لما سيجيء في اثبات الواجب ولا يكون ذلك الواجب الذي استند اليه الممكن القديم مختارا
لما مر من ان القديم لا يستند الى المختار بل يكون موجبا فان لم يتوقف تاثيره اي تاثير الموجب في ذلك القديم على شرط اصلا
بل كان ذاته كافيا في ايجاده لزم من عدمه عدم الواجب لانه يلزم ذاته من حيث هي وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم فيكون عدمه محالا وان توقف تاثيره فيه على شرط فلا يكون ذلك الشرط حادثا والا لكان القديم المشروط به اولى
بالحدوث بل يكون ذلك الشرط ايضا قديما ويعود الكلام فيه وفي صدوره عن الواجب هل هو بشرط او بغير شرط ويلزم
الانتهاء الى ما يجب صدوره عن الواجب بلا شرط دفعا للتسلسل في الامور المترتبة الموجودة معا فلو عدم هذا الصادر المنتهي
اليه عدم الواجب هف فاذا امتنع عدم هذا الشرط مع امتناع عدم الموجب الواجب امتنع عدم مشروطه ايضا وهكذا
الى القديم الذي كلامنا فيه وهو المطلوب واما بطلان اللازم فبيانه بتقدير الدليل لما انه نقاف فلان الاجسام عند الحكماء

متحيزة

نظرا الى الطبيعة ... تستلزم تبدل اوضاعها ... البسائط

متحيز في الفلكيات وحركتها واجبة عندهم وفي العنصريات وحركتها جايزة فلا شيء من الاجسام يمتنع عليه الحركة واما الدليل فلان
الاجسام متساوية في الماهية لتركبها من الجواهر الفردة المتماثلة كما عرفت فيصح على كل من الاجسام من الحيز ما يصح على الآخر وما ذكر
لا يخرج عن حيزه او نقول الاجسام اما بسيطة ويجوز على كل جزء منه اي من البسيط ما يجوز على الآخر فيصح ان يماس
بيساره ما ماسه بيمينه وبالعكس وما هو الا بالحركة وبالجملة فيعلم بالضرورة ان مقولة الوضع غير واجبة للبسائط
لان اجزاءها متحدة في الماهية فيجوز تبدل اوضاعها او يعلم ايضا بالضرورة انه ما من جسم الا ويمكن للفاعل المختار الذي
خلقه ان يغير وضعه فيجعل يمنه يساره وبالعكس انكاره مكابرة لا يعتد بها المسلك الثالثة وهو لبعض المتاخرين وكان مختصا
بالمسلك الاول انه لو وجد جسم قديم لزم اما كون واحد قديم واما ان يكون قبل كل كون كون آخر لا الى نهاية والثالثة بقسميه اما
الملازمة فلانه لا بد للجسم من كون في حيز لكونه متحيزا بالذات فان وجد له كون غير مسبوق باخر اي بكون آخر لزم القسم الثالثة لا
كل كون له فانه يجب ان يكون ثابتا للجسم القديم على الاستمرار فيكون قديما والا اي وان لم يوجد له كون غير مسبوق باخر
مسبوق بكون آخر يوجب له ان يكون قبل كل كون كون لا الى نهاية اذ على ذلك التقدير الذي نحن فيه لو وجد كون لا كون قبله
لزم خلو الجسم عن الكون وانت خبير بان القسم الثاني لا يحتاج الى هذا البيان اذ لم يوجد له كون
كان كل كون له مسبوقا بكون قبله لا الى نهاية انما المحتاج الى البيان هو القسم الاول لان بقاء الكون غير مسبوق باخر
مسبوقا بمثله يجب ان يكون مستمرا اذ لولاه لزم خلو الجسم عن الكون نعم لو قيل ان وجد كون قديم فهو القسم الاول
والا فلابد ان يكون قبل كل كون كون آخر اذ لو وجد له كون لا كون قبله لزم خلو الجسم عن الكون
اما بطلان الثاني فاما القسم الاول وهو قدم الكون فيمثل ما بيناه من حدوث السكون واما القسم الثاني وهو تعاقب
الاكوان الى ما لا نهاية له فبالتطبيق وطريقة التضايف وغيرهما من ادلة بطلان التسلسل ... ان في هذا المسلك
طرقا ملوثا كثيرة كانت في المسلك الاول ... كون السكون وجوديا اذ قد اختلف فيه فذهب
عدم الحركة عما من شانه الحركة فيجوز زواله لان عدم الحوادث يزول بوجوده انما مع كونها
الكون الذي ذكر في هذا المسلك لا شك في انه وجودي بلا خلاف ومن بيان ان الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون
لقائل ان يقول هو في الازل لا متحرك ولا ساكن لان كل منهما يقتضي المسبوقية بالغير فلا يصح
الازل ومن سقوط فلعلهم السابقية والمسبوقية في الحركة بالفرض اذ لا اجزاء لها الا بالوهم وفي الخامس
هو اي الحركة كون واحد مستمر من المبدأ والمنتهى لما مر من ان الحركة تطلق على الامر الممتد ولا وجود له في الخارج بل
يمتنع وجوده فيه وعلى الامر المستمر الموجود الذي لا انقسام له في ماخذ الحركة وهو الذي ... في الخارج بل
تنام المسلك الثالث للامام الرازي في المحصل ونسبه الآمدي الى بعض المتاخرين من الاشاعرة ... الاول
من المسلك الاول والموثقات التي كانت فيه باقية هنا لا سوى قليل منها كما لا يخفى وتقريره انه لو وجد جسم

Copyright © King Saud University